المرأة العربية صاحبة الأعمال:

قراءة سوسيولوجية لإدارة المرأة للمال والأعمال

عائشة التايب

المقدمة

يجد البحث في موضوع المرأة العربية صاحبة الأعمال مبرراته الفكريّة والميدانية في مستويات عديدة منها النقص الكبير في الإنتاج العلمي والبحثي حول موضوع المشاركة الاقتصادية للمرأة وهو موضوع يبدو غير متناول بالقدر المطلوب في مشهد الإنتاج البحثي حول المرأة العربيّة[1]. ويجد ذلك التناول مبرراته كذلك في اندراجه ضمن جهد التدقيق في واقع حضور المرأة في المشهد الاقتصادي العربي، والوقوف على بعض خفاياه بدافع محاولة رسم صورة موضوعية وأكثر قربا من ذلك الواقع. ولعلّه جهد يسهم في دحض بعض الاستنتاجات الرائجة في الساحة الدوليّة والتي تعمل لسبب أو لآخر على تنزيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في قاع ترتيب المشاركة الاقتصادية العالميّة للمرأة.

وتجتهد هذه الورقة في البحث عن بعض كوامن علاقة المرأة العربيّة بمسار بعث

(١) وهي نتيجة تمّ التوصل إليها انطلاقا من دراسة موثقة حول كمّ الإنتاج العلمي المنشور حول المشاركة الاقتصادية للمرأة. أنظر مداخلتنا: «دراسات المرأة والتهميش الاقتصادي: مقاربة نقدية لحالة التهميش المزدوج» ضمن أعمال ندوة المرأة والحياة العامة: قضايا التمكين والمشاركة في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية. برنامج بحوث الشرق الأوسط، منظمة المرأة العربيّة، بلودان/ سوريا ٢٢/٢٤- جويلية ٢٠٠٧، نشر مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس.

المؤسسة الاقتصادية الخاصة وإدارتها ، وتحاول من خلال الاجتهاد في تصنيف أنماط إدارة المرأة للمال والأعمال وخصائصها إلى تنزيل الظاهرة في سياقها السوسيوتاريخي المرتبط بالعولمة وبتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبتنزيلها كذلك في سياقها السوسيوثقافي العربي.

١- في مفهوم المرأة صاحبة الأعمال وأصنافه.

على اختلاف مسميات فعل بعث المؤسسة الاقتصادية الخاصة[٢]، يبقى باعث المشروع أو المؤسسة أو صاحب الأعمال رجلا كان أو امرأة ذلك الذي يتحمّل مسؤولية وحدة اقتصاديّة منتجة في أي قطاع نشاط يعبّر من خلاله عن قدرته على الاندماج في سوق العمل وتحمّل مخاطر تسيير مؤسسته بنفسه أو بالتعاون مع غيره، موظّفا خبرته الشخصيّة وأرصدته المالية وعلاقاته الاجتماعيّة بغرض تأمين نجاح مشروعه.

ومن منطلق هذا التعريف تنسحب لفظة صاحبات المؤسسة على كبرى سيّدات الأعمال صاحبات المؤسسات الاقتصادية المتوسطة وصغيرة الحجم في القطاعات المختلفة، وتنسحب أيضا على صاحبات مكاتب الهندسة والطبّ والمحاسبة والاستشارة والإشهار وغيرها، كما تنسحب كذلك على صاحبات المبادرة الاقتصادية المتناهية الصغر في قطاع العمل غير الرسمي سواء كنّ تاجرات تجزئة أو تاجرات حقيبة أو غيرهن من مبتدعات الاستراتجيات الفردية المختلفة للعيش وكسب القوت .

وبناء عليه لا بدّ من القول بوجود صاحبات أعمال كُثر في ميادين مختلفة قد تتوسع قائمتهنّ أو تضيق حسب السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسيّة وليس صاحبة أعمال واحدة. وتبقى عملية البحث عن ماهية محدّدة لصاحبة أو لصاحب الأعمال عملية معقدة بالنسبة لكليهما نظرا لاتساع المجالات التي يرتبطان بها،

(٢) يسمى المبادرة والمقاولة وتنتشر خاصة لفظة المرأة المقاولة (Femme entrepreneur) على حداثتها في بعض الأدبيات في دول المغرب العربي وفي بعض الترجمات العربية لبعض التقارير الدولية، ويذكر أن المقاولة ترد في معجم لسان العرب بمعنى المفاوضة ويقول ابن منظور في ذلك «وقاولته في أمره وتقاولنا أي تفاوضنا» انظر ابن منظور ،لسان العرب، المجلد الخامس، طبعة دار المعارف (بدون تاريخ)، ص ٣٧٨٠.

وتنوعها وتعدّدها وعدم إمكانية حصرها خاصة مع جملة ما يشهده عالم الأعمال من تحولات هيكليّة. ويبقى الأمر أكثر تعقيدا في حالة المرأة العربيّة صاحبة الأعمال بسبب ما تتسم به المشاركة الاقتصادية للنساء العربيّات عموما من عدم انكشاف نظرا لارتباطها بالفضاء الخاص من ناحية، وتصاعد وتيرة انخراطهنّ في قطاع العمل غير الرسمي من ناحية ثانية.

وبهذا يبدو مشهد المرأة العربيّة صاحبة المؤسسة مشهدا فسيفسائيا من حيث طبيعة وأصناف الفاعلات الاجتماعيات وخصائصهنّ ضمنه، بما يجعل من أيّة محاولة للتصنيف والبحث عن وحدة جامعة بين نموذج وآخر عملية معقدة ونسبية من حيث تناغم الصفات المشتركة بين نساء كل نموذج وآخر.

وقد اقترحت دراسة منجزة حول المرأة المقاولة في تونس[٣] تصنيفا للمرأة صاحبة المشروع ينطلق من مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالظروف المادية لبعث المؤسسة (عملية الولوج إلى المؤسسة عن طريق الزواج أو الوراثة، أو الصدفة..)، ونوعية السوق الذي تتحرك فيه المرأة المقاولة (نوعية حرفائها ونوعية الخدمات التي تقدمها..) ودوافعها وتمثلاتها لنجاح المؤسسة وحدسها المهني والشخصي... وقد أفضى اعتماد هذه المؤشرات في دراسة حالة المرأة باعثة المشروع في تونس إلى إبراز النماذج التالية:

- المرأة صاحبة المشروع سليلة العائلات أو الوارثات.
- نساء الصناعات المتوسطة.
- نساء قطاع الخدمات.
- صغار المنتجات في المجال الحرفي الصناعي.
- التاجرات الحرفيات.
- المؤسسات الصغرى في قطاع الإنتاج والتجارة والخدمات.

ومهما يكن من أمر محاولات تحديد ماهية المرأة أو النساء صاحبات الأعمال وتحديد نماذجهنّ وأصنافهنّ، وبغض النظر عن حجم المؤسسة المحدثة من قبل المرأة ومجال نشاط تلك المؤسسة، فان أكثر المسائل تأثيرا في طبيعة علاقة المرأة بمؤسستها وصيغ تسييرها لها ومنطق تعاملها معها، تبقى بنظرنا متصلة بدرجة

(٣) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, paroles et portraits, Tunis 2001, p 44

كبيرة بعنصر أساسي يتمثّل في طبيعة علاقة المرأة بعالم الأعمال عند لحظة إحداث مؤسستها الخاصة. وهو عنصر يحيل إلى وجود نموذجين أساسيين من المرأة صاحبة المؤسسة:

– **نموذج أوّل:** يتجذّر فيه فعل دخول المرأة لعالم الأعمال في منظومة تقاليد عائلية ثابتة في مجال المال والأعمال وفي ثقافة متأصلة لممارسة التسيير وإدارة المشاريع الاقتصادية.

– **نموذج ثان:** يمثّل فيه فعل المبادرة وإحداث المؤسسة بمثابة اقتحام غير مسبوق للمرأة لعالم جديد وغريب عنها وعن وسطها العائلي.

وتتفاعل برأينا مختلف صيغ إحداث المرأة للمؤسسة متوسطة كانت أو صغيرة أو متناهية الصغر في ضوء هذين النموذجين لتنحدر منها مختلف أنماط علاقة المرأة بالمال والأعمال ومستويات تمثّلها للنجاح والتفوّق وطريقة تسييرها لمؤسستها وإدارتها ، وتنمو في ضوء ذلك طموحاتها وتطلعاتها.

٢– المرأة ومسارات بعث المؤسسة.

يرتبط اتجاه المرأة العربية نحو المبادرة الاقتصادية وخوض تجربة العمل المستقل وبعث المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة أوالمتناهية الصغر في سياقات ثقافية وقانونية واقتصادية معيّنة تكون بمثابة المحركات الأساسية لتسارع وتيرة دخول المرأة لذلك المجال.

وينخرط ذلك الاتجاه أوّلا في سياق من تطوّر العقليات والأوضاع الاجتماعية والثقافية في مجمل الدول العربيّة، بما أضحى يدعم حضور المرأة في الساحة الاقتصادية. وربّما يبقى تطوّر نسق تعليم الفتاة أحد أبرز أوجه ذلك التغيّر في العقليات والقيم الاجتماعية الثقافية التي لم يعد بإمكانها استهجان تعليم البنت أو منعها من مواصلة تعليمها بل حفزها عليه باعتباره أضحى يمثل في شرائح اجتماعية عديدة مجال استثمار اجتماعي مربح ومضمون. ولا ريب في أن توسّع مسار بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية وتسييرها لها وتحدّي الصعاب المتصلة بذلك، ما هي إلاّ بعض أوجه تجليات ظاهرة انتشار تعليم البنت بما تحتمله تلك الظاهرة من تمثلات اجتماعية جديدة لنجاح الفتاة وتفوّقها وفرضها لذاتها وإعلائها لشأن أسرتها ووسطها العائلي.

كما يرتبط ذلك الاتجاه ثانيا بالسياقات القانونية والتشريعية العامة بمختلف مستوياتها المحلية (تشريعات وقوانين) والإقليمية والدوليّة (مواثيق ومعاهدات والتزامات) ومختلف تفرعاتها ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وما له من تأثير مباشر على مجال خوض المرأة لمجال المبادرة الاقتصادية الحرة وبعث المؤسسات. ومعلوم أن البيئة القانونية والتشريعية الدولية والوطنية الداعمة للنهوض بالأوضاع العامة للمرأة والمنادية بأهمية تمكينها الاقتصادي شهدت تطورات كبيرة منذ المنتصف الثاني من القرن العشرين، بما كان له بالغ الأثر في تطوير الأحوال العامة للمرأة على أصعدة مختلفة ومنها صعيد انخراطها في الحياة الاقتصادية وإسهامها المتنوع الأوجه فيها.

ويتنزل ذلك الاتجاه في مقام ثالث في إطار سياق اقتصادي اتسم بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحرّ. وقد تفاعل ذلك التوجه بحركته المتسارعة مع تزايد المناداة بتمكين المرأة في البلدان العربية ليفرزا زيادة واضحة في مساهمة النساء في حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة . ومعلوم انه تمّ على نطاق مختلف الدول العربيّة منذ السبعينات اتخاذ تدابير مشجعة على مزيد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وترجم ذلك عمليا بدخول أعداد كبيرة من النساء العربيات في المشرق والمغرب سوق العمل لاسيما بالقطاع الخاص الذي أخذت مؤسساته تتنامى منذ تلك الفترة. واتسقت دعوات الحفز على بعث المرأة للمشاريع المدرة للدخل في بعض الدول العربيّة مع اختيار أعداد من النساء صاحبات التجربة المهنية الطويلة في القطاع الخاص التوجه نحو إحداث مشروع اقتصادي مستقل(٤). وتوازى ذلك أيضا مع تدشين مرحلة انتهاج سياسة تمكين المرأة في ثمانينات القرن العشرين وتبني مناهج النوع الاجتماعي والتنمية وتشجيع مسار اعتماد المرأة على ذاتها وتحقيقها للاستقلال الاقتصادي.

٢-١ سيّدة الأعمال العربية: حقيقة اجتماعية واقتصادية بارزة

برزت فئة سيدات الأعمال العربيات في السنوات الأخيرة في المشهد الاقتصادي العربي كفئة اجتماعية بارزة تأخذ طريقها نحو الانتشار وتوسّع

(٤) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, Paroles et Portraits, op cit, p5

قاعدتها. وأضحت الدلائل الإحصائية تؤكد الأهمية غير المسبوقة والمسجلة في السنوات الأخيرة لحضور المرأة العربية صاحبة الأعمال كفاعل ناشئ ومؤثر في الواقع الاقتصادي العربي. ورغم شحّ البيانات الإحصائية الدقيقة والمفصّلة حول سيّدات الأعمال العربيات فإن الأرقام العامة المتاحة تؤكد التنامي المطرد لهذه الظاهرة على مستوى أغلب الدول العربية حتى تلك المتوسطة أو محدودة النموّ وبما فيها تلك الرازحة تحت الاحتلال مثل فلسطين والعراق.

وقد بلغ عدد سيدات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال أكثر من تسعة آلاف امرأة، وبلغت نسبة مشاركتهن في القطاع الخاص ١٨ ٪. وبلغ عدد سيّدات الأعمال في إمارة أبو ضبي ٣ آلاف امرأة، حققن نسبة استثمار قاربت ٢,١ مليار درهم في قطاع الصناعة . وقد فاقت ملكية النساء صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعوديّة حوالي ١٥٠٠ شركة تمثل ما نسبته ٣,٤ ٪ من إجمالي المشاريع المسجلة بالمملكة. ويرجع لهنّ بالنظر ٥٥٠٠ سجل تجاري (نسبة ٢٠ ٪) في قطاعات تجارة التجزئة والمقاولات والبيع بالجملة والصناعات التحويلية، كما يمتلكن أكثر من ٤٥ مليار ريال أي ما يعادل نسبة ٧٥ بالمائة من مدخرات المصارف السعودية. وفي البحرين ارتفع عدد سيدات الأعمال من ١٩٣ سيدة في سنة ١٩٩١ إلى ٨١٥ سيدة في سنة ٢٠٠١، وكانت البحرين قد منحت أوّل سجل تجاري لامرأة عام ١٩٥٢ وبلغت نسبة تملكها للسجلات التجارية ٢٩,٨ بالمائة من مجموع السجلات فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وشهد عدد سيدات الأعمال في دولة الكويت تطوّرا لافتا بلغ نسبة ٣٣ بالمائة من إجمالي القوة العاملة عام ١٩٩٩ وكانت نسبتهن لا تتعدى ٢,٥ بالمائة في عام ١٩٦٥. ووصل عدد سيدات الأعمال القطريات إلى ما يقارب ٥٠٠ سيدة أعمال، وبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية التي يساهمن فيها ٨٠٠ مؤسسة[٥]. وفي تونس زاد عدد المشروعات المملوكة لنساء حسب الإحصائيات الرسميّة المصرح بها من ٣٠٠ في سنة ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٠٠٠ في سنة ١٩٩٨، ليبلغ اليوم عدد النساء صاحبات مؤسسة حوالي ١٠ ألاف امرأة. وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن مسح المنشآت لسنة ٢٠٠٤ ابرز أن عدد المنشآت التي تقودها نساء في الأراضي

(٥) مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، سيدات الأعمال العرب، نواة لتكتل اقتصادي عربي. أخبار الخليج ٢٥ ابريل ٢٠٠٦ منشورة على شبكة الانترنت.

الفلسطينية بلغ عدد ٥٢٣٦ منشأة منها ٣٩٣٢ مؤسسة في الضفة الغربية و١٣٠٤ مؤسسات في قطاع غزة. وقد وظفت هذه المنشآت ١٥٩٣٢ عاملا منهم ٣٧٥٧ عاملاً ذكراً و١٢١٧٥ أنثى(٦).

ولا بدّ من الإشارة إلى أن العدد الجملي للنساء صاحبات المؤسسة في الأرقام الرسمية المصرح بها لا يوفر تدقيقا يذكر حول نسبة سيدات الأعمال صاحبات المؤسسات المتوسطة الحجم من الحرفيات وصاحبات المشاريع المتناهية الصغر، حيث أن عدد من المشروعات الاقتصادية المدارة من قبل المرأة والمضمّنة في الأرقام هي في جزء منها عائلية ويتمركز عدد منها في النشاط الحرفي والتجاري.

ومن المهم الإشارة إلى انه توازيا مع ارتفاع أعداد صاحبات الأعمال وتزايد وزنهن في المجتمعات العربية تسارعت حركة تنظّمهن المجتمعي لتفرز جملة من الهياكل والجمعيات التي تأسست على أيديهن بهدف تنظيم أنشطتهن الاقتصاديّة والتغلب على الصعوبات المشتركة التي من الممكن أن تواجههن كفئة ناشئة. وقد أصبح نسق تأسيس المنظمات والغرف المهنيّة لصاحبات الأعمال حركة مستشرية في أغلب الأقطار العربية حتى تلك التي تعتبر من أقلّ الأقطار تصالحا مع حقوق المرأة ومن أكثر البلدان تشددا تجاهها.

ويوجد في مصر في سنة ٢٠٠٥ حوالي ٢٢ جمعية لنساء الأعمال مقارنة بواحدة فقط في سنة ١٩٥٥ ، وفي المغرب تأسست جمعية «افيم» لنساء الأعمال المغربيات التي زادت عضويتها من ٧٠ عضوا في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٨٤ عضوا في سنة ٢٠٠٤(٧). وفي موريتانيا تأسس منذ ١٩٩٣ «اتحاد التاجرات والمقاولات الموريتانيات» المكوّن من ٥٠٠ امرأة تعتبر ٣٠ بالمائة منهنّ سيدات الأعمال والبقية من صغار ومتوسطي التاجرات(٨). وشهد الصومال منذ سنة ٢٠٠٠ تأسيس «رابطة نساء الأعمال» التي تنتمي إليها ٧٨٠ سيدة أعمال.

(٦) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق، القدس ورام الله ٢٠٠٥، ص ٥.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة العربيّة، ص ١٠٦.

(٨) حسب تصريح تلفزي للسيدة فاطمات بنت سيدي احمد رئيسة اتحاد النساء التاجرات والمقاولات برنامج «وجهة نظر» بث على قناة الجزيرة في ١٠ /١١/ ٢٠٠٥ بعنوان «المرأة الموريتانية ودورها في الحياة العمليّة». نص البرنامج موجود على موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net

وقد امتدّ نشاط النساء العربيات سيدات الأعمال إلى غرف التجارة والصناعة حيث أصبحت النساء إلى جانب تشكيلهن لقوّة لافتة في صلب اتحادات الصناعة والتجارة وعضوات بارزات في هياكله الوطنية[٩]، ينشئن غرفا خاصة بهنّ لاسيما في دول الخليج والمغرب العربي حيث أصبحن يتجسمن أدواراً رياديّة في الساحات الوطنية وكذلك الإقليمية والدوليّة[١٠].

٢-٢- الخصائص العامة للمرأة صاحبة المؤسسة

بغضّ النظر عن بعض الاختلافات الأفقية أو العمودية التي قد تشق أصناف ونماذج النساء صاحبات المؤسسة المتوسطة والصغيرة من بلد عربيّ إلى آخر، يمكن القول بتوحّد الخصائص والملامح العامة لتلك النماذج والأصناف. و تتكرر في الغالب جملة من العناصر المشتركة والسمات العامة في مختلف التجسدات الواقعيّة لصورة المرأة العربيّة صاحبة الأعمال.

ونشير في البداية إلى أن أغلب المؤسسات الاقتصادية المنجزة من قبل النساء في الأقطار العربية تتركز بدرجة أساسية في قطاع الخدمات حيث تبلغ نسبة تلك المؤسسات ٧٧ بالمائة في اليمن و٥٩ بالمائة في مصر، و٣٧ بالمائة في المغرب[١١]. وتتركز في فلسطين نسبة ٣٤ بالمائة من مشاريع النساء في مجال التجارة[١٢]. وأمّا في تونس وبالرغم من بعض التنوّع المسجّل في ميادين نشاط صاحبات الأعمال[١٣] وبالرغم من الأهمية التي تحتلها الصناعة في نشاط المرأة صاحبة المؤسسة (٤٢ بالمائة)، إلاّ أن ذلك لا ينفي ارتفاع حجم نشاط المرأة في

(٩) تمّ على سبيل الذكر انتخاب أربع سيدات أعمال ضمن المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ضمن مؤتمره الوطني الرابع عشر المنعقد بتونس يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦. نشرية الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، تونس نوفمبر ٢٠٠٧.

(١٠) أضحت الساحة العربية تشهد بشكل متكرر لقاءات ومنتديات ومؤتمرات عالمية تقيمها الاتحادات الوطنية والعربية لسيدات الأعمال فضلا عن مشاركة عدد من العضوات في تظاهرات عالمية بالتنسيق مع هياكل نظيرة في دول المتوسط والمنظمة العالمية لصاحبات الأعمال.

(١١) تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة، ص ١٠٥

(١٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ص ٤

(١٣) تتنوع مجالات النشاط وتحضر صاحبات الأعمال في تونس في قطاعات عديدة منها الصناعات الغذائية والصناعات الميكانكيّة الكهربائية والكيميائية ومواد البناء والصناعات المختلفة وقطاع التصدير والتوريد والتجارة الدولية ومكاتب الخبرة والدراسات والتدريب والسياحة.

قطاع الخدمات والتجارة والأعمال اليدويّة التي تحتل على التوالي النسب التالية ٣٤ و ١٤ و١٠ بالمائة[١٤] من نشاط المرأة المقاولة في تونس. والوضعيّة ذاتها نجدها تتكرر في حالة المرأة البحرينيّة التي رغم حضورها في مجال الصناعات التحويليّة إلا أن الجزء الأغلب من أنشطة مؤسساتها يظل يحوم حول تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والأنشطة العقارية والمهنيّة .

ويمكن القول عموما بأن أغلب أموال سيدات الأعمال العربيات تظل منحصرة في مجالات نشاط بعينها كالصناعات الخفيفة والصناعات الحرفيّة وتجارة الجملة والتجزئة ومجال العقارات والمطاعم والفنادق والسياحة، بالرغم من أن إمكاناتهن المالية خاصة في بعض دول الخليج العربي تتجاوز تلك المجالات بكثير إذ يقدّر حجم استثمارات سيدات الأعمال بالمملكة العربية السعودية ٨ مليارات ريال، والقطريات ١,٦ مليار دولار ويقدر حجم استثمارهن في الإمارات بحوالي ٣ مليار دولار[١٥].

ويمكن القول بأن ظاهرة سيطرة قطاع الخدمات على نشاط المرأة صاحبة الأعمال ظاهرة قد تُفسّر ببعض العوامل الذاتية وثيقة الصلة ببعض خصائص شخصية المرأة كالتوجس من بعض ميادين النشاط الاقتصادي غير المألوفة في وسطها العائلي والاجتماعي، أو الخوف من مغامرة غير مأمونة العواقب في مجالات استثمار معينة...ولكنّ يمكن تفسير تلك الظاهرة كذلك بجملة من العوامل الموضوعيّة التي قد تكون لها تأثيرات مختلفة الأثر على السلوك الاستثماري والسلوك التنظيمي للمرأة باعثة المشروع، ومن ذلك مثلا عامل الانتشار العام لثقافة الاستثمار في مجال الخدمات على نطاق واسع في جلّ الدول العربية ولدى جميع الفئات والفاعلين رجالا ونساء، وميل صغار ومتوسطي الباعثين عموما إلى البحث عن الربح اليسير من خلال بعث مؤسسات متوسطة ومتواضعة الحجم لا تخرج عن السيطرة الإدارية والمالية للباعث. وهي مواصفات غالبا ما يؤمنها لهم الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة.

(١٤) حسب تصريح وزير الدولة التونسي للتعاون الدولي في افتتاح منتدى لسيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أنظر جريدة الوطن الالكترونية بتاريخ ٢٠ ماي ٢٠٠٨.
(http://www.egyptiangreens.com)

(١٥) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، مرجع مذكور.

وأمّا فيما يتصل ببعض الخصائص الذاتية للنساء صاحبات الأعمال في البلدان العربيّة كالمستوى التعليمي أو السن فلا بدّ من التأكيد على شحّ المعطيات الإحصائية الراصدة لتلك الخصائص. وتبقى المصادر المتاحة مقتصرة على بعض الدراسات الجزئية والظرفية المنجزة في هذا البلد أو ذاك. وتجدر الملاحظة بأن مقاربة تجربة المرأة في بعث المؤسسة الخاصة عبر مؤشر السن تفضي منذ البداية إلى نفي وجود أي رابط مباشر بين صنف معين من أصناف نساء الأعمال وبين شريحة عمريّة معيّنة. ويتأكد ذلك رغم أن الاعتقاد الشائع والصورة النمطية المألوفة عن المرأة صاحبة الأعمال ترجّح بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية (لاسيما ذات الحجم المهمّ) في سن متقدمة نسبيا وفي سنّ تنضج فيها الرغبة في الاستثمار، ويكتمل فيها الاستعداد المادي والمعنوي لدى المرأة لخوض تجربة المبادرة الحرّة[١٦]. وتبدو السنّ المتقدمة في مثل هذه الحالة مبرّرة بعوامل انتهاء المرأة من تربية أطفالها أو الرغبة في التخلص من أعباء الوظيفة والتحرر من التزاماتها، أو كتتويج لمرحلة من تجميع رأسمال المؤسسة وتحقيق حلم تأسيسها.

ولكن ارتباط بعث المرأة للمؤسسة الخاصة بالسنّ المتأخر وإن يبدو ارتباطا منطقيّا إذا ما تمّ تنزيله في الواقع الاجتماعي العربي، إلاّ أنّ المعطيات الميدانية الراهنة بدأت تفنّده. ويبدو أن مجمل التحوّلات الطارئة على عالم العمل والمؤسسة وما يشهدانه من أوضاع إعادة الهيكلة في مسار العولمة وسياساتها المتصلة بتحرير الاقتصاد والتجارة، إلى جانب مختلف التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الطارئة على أوضاع المرأة العربية أضحت تغيّر إلى حدّ كبير من مغزى ذلك الارتباط.

وقد أضحت الدلائل تؤكد دخول الفتاة العربيّة الشابة لعالم المال والأعمال في عدد من الدول. ويذكر على سبيل المثال أن الساحة الاقتصادية السعوديّة أبرزت مؤخرا عددا من سيدات الأعمال الشابات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن ٣٠ سنة،

(١٦) ويبدو هذا الانطباع شبه عالمي حيث تؤكد بعض الدراسات الغربية عن المرأة المقاولة إن معدّل سن خوض المرأة لتجربة بعث المؤسسة غالبا ما تكون في سن الخمسين فما فوق وغالبا ما تبادر المرأة بإحداث مؤسستها في سن متقدم نسبيا عن الرجل، وبينت بعض النتائج انه في بعض الشرائح العمرية تبدو النساء صاحبات المؤسسة أكثر عددا من الرجال مثلا في الفئة العمرية ما فوق الخمسين سنة هناك ١٤ بالمائة من النساء يحدثن مؤسسة مقابل ١٠ بالمائة للرجال. انظر:
La création d'entreprise au féminin. http://.lerucher.com

وأشارت بعض المصادر إلى أن ٣٠ بالمائة من سيدات الأعمال السعوديات تتراوح أعمارهن بين ١٨– ٣٠ سنة، وأن نحو ٤٥ بالمائة منهن صاحبات مشاريع صغيرة[١٧]. وقد أصبحت المؤشرات الإحصائية في عدد من الدول العربية تؤكد ذلك الانخراط المبكّر للفتاة في الحياة الاقتصادية عبر المشروع المستقل. وتنطبق هذه الوضعية على وجه الخصوص على المتخرّجة حديثا من التعليم والحاملة لشهادة جامعية عليا. وقد أظهرت نتائج مسح أجري في المغرب في سنة ٢٠٠٤ أن غالبية النساء من أصحاب المؤسسات الخاصة هنّ من خريجات الجامعات، وكان ثلاثة أرباعهن يدرن مشروعاتهن بأنفسهن[١٨].

وأكّدت الدراسة المنجزة في تونس في سنة ٢٠٠١[١٩] أن جيلا جديدا من الفتيات صاحبات الشهادات العليا يبرزن كباعثات لمؤسسات خاصة ومسيّرات لها. وترتبط تلك الفئة الصاعدة أكثر بالمهن الجديدة المنحدرة من حذق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وميادين الإشهار والتزويق وعالم التجميل والموضة وغيرها، حيث تتجه ذوات الشهادة الجامعية في بعض التخصصات إلى ولوج عالم المبادرة الحرّة وفتح مكاتب محاسبة أو تصرّف أو استشارة الخ. وعادة ما تكون المؤسسة المحدثة في هذه الحالة على صلة نوعية بالتكوين العلمي المتحصّل عليه، وعلى صلة وثيقة برغبة مسبقة وحلم سابق للفتاة ببعث المؤسسة.

ويجدر التأكيد على أن خيار الفتاة خوض تجربة بعث المؤسسة وإن كان يمثّل أحد الأوجه البنّاءة لارتفاع نسب ومستويات تعليم الفتاة وتفوقها فيه في أغلب الدول العربية ، فإن الانخراط المتزايد لمسار إحداث الفتاة للمؤسسة المستقلة في سن مبكرة أو عقب تخرجها مباشرة، قد يكون في حالات عديدة قدراً محتوماً لا مناص من الهروب منه في واقع حال لا يطرح لصاحبة الشهادة حلولا أخرى[٢٠]. وقد أصبح انسداد السبل المألوفة ومسالك ظفر المتخرجة حديثا من التعليم العالي وحاملة الشهادة الحالمة بوظيفة آمنة ومستقرة يدفعها كغيرها من غير حملتها

(١٧) حسب تصريح هند الزاهد (مديرة مركز سيدات الأعمال في غرفة الشرقية والمسؤولة التنفيذية عن منتدى سيدات الأعمال) لصحيفة لها أون لاين، الرياض، ٣ مايو ٢٠٠٨، انظر الموقع على شبكة الانترنت: http://www.lahaonline.com

(١٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٥، ص ١٠٥.

(١٩) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 50

(٢٠) نفس المرجع، ص ٧٦.

للانخراط في الحياة المهنيّة عبر مسالك بعث المؤسسة الخاصة والمغامرة بتسييرها والنموّ بها. ويصبح في هذه الحالة خيار بعث المؤسسة بديلا اقتصاديّا عن بطالة محتومة أو عن حالة امتهان عمل قار مقابل أجر لا يتناسب في نظر صاحبة الشهادة مع القيمة المادية والرمزيّة لشهادتها العلميّة.

وهو ما يتأكد كذلك من خلال الحالة الفلسطينيّة التي وإن تبرز بعض الدراسات بها الارتفاع النسبي للمستويات التعليمية للنساء المبادرات بإحداث المشاريع الخاصة[٢١]. ورغم تأكيد المعطيات الواقعية تفضيل صاحبة الشهادة العليا الانخراط في مسار البحث عن وظيفة قارة في قطاعات أخرى، إلاّ أنّ عدم توفر ذلك (في ظل الواقع المتردي للاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال والحصار) قد يدفع بالكثيرات إلى تبنّي خيار بعث المشروع المستقل. وبهذا يجوز القول بأن خيار بعث المرأة للمشروع الاقتصادي وتنامي المبادرات النسائية الخاصة في المشهد العربي، قد لا يمثّل بالضرورة ترجمة لحالة ترف مادي يدفع بالمرأة أو بالفتاة نحو خوض التجربة، بقدر ما قد تكون انعكاسا لحالة ضائقة ماليّة واقتصاديّة وتعبيرا عن وضعية انسداد آفاق الدخول لسوق العمل ولمعترك الحياة المهنية. وهو ما سوف نقف عنده بتفصيل أكثر في ما سيتقدّم حول المرأة وسياقات بعث المؤسسات الاقتصادية المتناهية الصغر.

٣- المرأة صاحبة الأعمال المتناهية الصغر.

٣-١ - سياق ظهور التمويل المتناهي الصغر.

ظهرت ضمن سياق العولمة برامج التمويلات الصغرى وسياسة تشجيع بعث المرأة للمؤسسات المتناهية الصغر كاستراتجية مركزية في مكافحة فقر النساء خاصة بالمناطق الحضريّة[٢٢]. واتخذت المؤسسة المتناهية الصغر وظيفة اجتماعية

(٢١) إن نسبة ٦ بالمائة من العينة المستجوبة هن من الأميات و١٤ بالمائة درسن المرحلة الابتدائية و٢٤,٥ بالمائة للمرحلة الإعدادية و ٩,٥ بالمائة حصلن على ثانوية مهنية و٢١,٦ بالمائة ثانوي أكاديمي و٤,٤ بالمائة دبلوم متوسط أكاديمي و١٤,٤ جامعة فأكثر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ص ٤

(٢٢) تمّ لأوّل مرة ضمن مؤتمر بيكين (عام ١٩٩٥) عرض فكرة إسداء القروض الصغرى في إطار محاولة الحدّ من الانتشار العالمي لظاهرة فقر الإناث على وجه الخصوص. ووقع التشديد على أهمية « منح النساء إمكانية الوصول إلى المؤسسات وآليات الائتمان والادخار».

متصاعدة بما أُلقي على عاتقها من أدوار امتصاص فوائض أسواق العمل، والتخفيف من وطأة بعض عيوب العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجانبيّة كالفقر والبطالة. وتزايد الحديث عن الدور المركزي للمؤسسة المتناهية الصغر في تعديل توازن اختلالات سوق العمل وإعادة ضبطها. وتُعرّف التمويلات الصغرى بأنها محاولة «مضاعفة إسداء الخدمات المالية المتمثلة عادة في الإقراض أو الادخار لأشخاص يطوّرون نشاطا منتجا عادة ما يكون في مجال الصناعات التقليدية أو التجارة، ولا يكون بوسع هؤلاء النفاذ إلى المؤسسات الماليّة التجاريّة بسبب أوضاعهم السوسيو اقتصادية»[٢٣]. وتتمثل أهمّ آليات التمويلات الصغرى في سياسة الإقراض الصغير المحفّز على بعث المشروعات المتناهية الصغر. وتتجلى أهمّ خصائص ذلك الإقراض في بُعده المحليّ حيث يجب أن يكون على مقربة من المستفيدين منه حتى تتيسر عملياته وتعمّ الجدوى منه، وتتصّل أغلب تدخلاته عادة بتمويل المشروعات المتناهية الصغر في مجال القطاع غير الرسمي، وتمثّل النساء أكبر فئاته المستهدفة.

ويعود الرواج المنقطع النظير لفكرة كبح فقر النساء عبر آلية الإقراض المتناهي الصغر على الساحة العالميّة إلى نجاح نموذج «جرامين بنك» في بنغلادش وإعلان فوز مؤسسه «محمّد يونس» بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦ ونجاحه في مساعدة ملايين الفقراء على ولوج دوائر العمل المنتج[٢٤]. وأصبح «جرامين بنك» نموذجا محتذى عالميا من قبل هيئات الإقراض في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية، ومن قبل عدد من المنظمات غير الحكومية العالميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه بالتوازي مع ما باتت تؤكده الأرقام المتداولة في حقل

(٢٣) Labie Mark, La micro finance en questions, FHP, Paris 2000

(٢٤) ويموّل البنك مؤسسات متناهية الصغر لمقترضين غالبيتهم من أوساط ريفية بمتوسط مبلغ ١٥٠ دولار للقرض الواحد وبمبلغ جملي يفوق ٣٠ مليون دولار في الشهر، وتصل نسبة سداد قروض البنك إلى حوالي ٩٨ بالمائة ويقرّ البنك بتخطّي ٤٨ بالمائة من حرفائه لخط الفقر المضبوط في بنغلادش. ويستخدم «جرمين بنك» معادلة الإقراض الجماعي التي تشمل مجموعات مكونة من ٥ إلى ٢٠ شخصاً أغلبيتهم من النساء، وتتحمل المقترضات المسؤولية الجماعية لسداد قروض المجموعة. وهو ما من شأنه الرفع من الضغط الاجتماعي باتجاه المحافظة على سمعة المجموعة لدى البنك ويضمن لها بلوغ مستويات قروض أعلى في المستقبل. أنظر:
Hofmann Elisabeth, Kamala Marius Gnanou, "L'approche genre dans la lutte contre la pauvreté, p 4

الفعل التنموي من نجاح برامج التمويلات الصغرى في الوصول إلى الفقراء[٢٥]، وبالتوازي مع ما يروج في الساحة العالمية من قصص نجاح المؤسسات الممولة لتلك البرامج في مكافحة الفقر والحدّ من انتشاره في صفوف النساء، يشكك بعض الباحثين في القيمة الفعليّة لتلك النتائج المعلنة وتدعو بعض الآراء إلى ضرورة الحذر من المبالغة في المفعول السحري للتمويلات والقروض الصغرى والمتناهية الصغر في تغيير وضعيّة فقر الإناث وتمكينهنّ الاقتصادي والاجتماعي. ويبقى سؤال الجدوى الفعليّة لبعث المشروعات المتناهية الصغر على تمكين المرأة محلّ جدل ونقاش.

٣-٢- المرأة وبعث المشروعات الصغيرة: تمكين أم إعادة إنتاج للتهميش؟

يتحفظ الكثير من الدارسين على برامج الإقراض المتناهي الصغر ويشككون في جدوى الأثر العائد منها في محاربة فقر الإناث بشكل أخصّ. ويمكن تصنيف جملة المواقف الناقدة لتلك البرامج إلى صنفين أساسيين:

- صنف أوّل يُموضع تلك البرامج في سياق علاقة مشبوهة مع العولمة، توصف فيها القروض الصغرى بمثابة الفُتات الذي يرميه كبار العولمة لصغارها ومهمّشيها.

- صنف ثان يشكك في النتائج المباشرة لتلك البرامج في التخفيف من فقر النساء انطلاقا من بيان بعض الصعوبات الميدانية في قياس الأثر، وتحديد الفئات المستهدفة، والتحقيق الفعلي للتمكين.

وتُجمع آراء الصنف الأوّل على اعتبار القروض المتناهية الصغر وسيلة يتمّ من

(٢٥) ترجّح بعض التقديرات أنه يوجد أكثر من ١٦٠٠ مؤسسة للتمويلات الصغرى في الدول النامية تشغّل جملة من الحرفاء بلغ عددهم حوالي ١٦ مليون فقير في تلك الدول، ويرتفع حجم الموارد المستغلة إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي في العالم. وتتدخل تلك الهياكل في مستويات محدودة بمعدل عام للعمليات يتمثّل في أقلّ من ٣٦٠,٠٠٠ ألف دولار. ويبلغ الحجم العالمي للقروض الصغرى نسبة ٣٠ بالمائة سنويا، وتبلغ نسبة السداد حوالي ٩٧ بالمائة. وتشير التقديرات كذلك إلى أن قاعدة الطلب على القروض الصغرى تبلغ حوالي سبعة ملايين مقترض إضافي، وتقدّر الطلبات المحتملة على القروض الصغرى بحولي ١٩ مليون مدخر جديد. أنظر:
Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Introduction à un nouveau débat sur la politique du bien être. OCDE 2004, p 20

خلالها إخضاع عمليّة مدّ يد العون إلى الفقراء والمعوزين إلى شروط السوق ومقاييسه بحيث تصبح معونة «مسوّقة» تعمل على إدماج الشرائح الفقيرة في دائرة نفوذ قوانين السوق وشروطه. وقد دفع هذا الموقف بالبعض إلى التساؤل عن جواز القول بتحوّل آلية القروض الصغرى إلى «حصان طروادة» العولمة التي تصرّ على إقحام فقراء العالم ومهمّشيه في دوائرها الماليّة[٢٦]. وتأبى إلاّ أن تحوّلهم إلى أعوان يساهمون – ولو بقدر معلوم – في نماء اقتصادها. وتصبح بذلك نساء الشرائح المعدومة المقصيّات من مسارات العولمة وسياقاتها، إحدى الروافد الخلفية للدوائر المالية لأنظمة العولمة ومصدرا مساهما فيها. وبهذه القراءة يبقى مسار إتاحة القروض المتناهية الصغر للمرأة الفقيرة، حسب البعض، مصدر ثراء لغير الشرائح الفقيرة وينأى عن نُبل هدف مكافحة الفقر.

وفي نفس هذا الاتجاه يشدّد بعض الباحثين على الارتباط المباشر بين سياسات التعديل الهيكلي (الثقيلة الظل على الشرائح الفقيرة وعلى النساء) وبرامج التمويلات الصغرى، ويركّز هؤلاء على التأثيرات العكسيّة لبرامج القروض المتناهية الصغر التي بدل أن ترتقي بالأوضاع المادية للفقراء فأنها تساهم على العكس من ذلك في إثقال كاهلهم بالديون اللامتناهية. وهكذا لا تبدو برأي هذا الفريق القروض الصغرى كآلية معتمدة لمحاربة الفقر غير فُتات ترمي به العولمة لفقراء العالم حتى تمكنهم من الإدلاء بدلوهم في لعبة اقتصاد السوق المعلولم عبر تحويلهم التدريجي من فقراء إلى باعثي مشاريع ومديري مؤسسات صغار يتمّ إدماجهم بشكل تدريجي في قلب رحى العولمة.

وأمّا الصنف الثاني من المواقف فينطلق من التأكيد على الصعوبة الفعليّة في قياس أثر القروض الصغرى على المرأة وتحقيق التمكين الفعلي لها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن كيفيّة إجراء القياس وأدواته تظلّ معضلة حقيقية مطروحة بحدّة على مؤسسات التمويلات الصغرى. ويبقى اختلاف وجهات النظر وتباين النتائج أمرا واقعا في اغلب دراسات قياس أثر القروض المتناهية الصغر حتى بالنسبة لنفس

(٢٦) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, "Le micro crédit pour les femmes pauvres: Solution miracle ou cheval de Troie de la mondialisation? Etat du débat". Dans Regards des femmes sur la globalisation approche critique sur la mondialisation, (dir, J Bisilliat), Karthala, 2003. p 45.

البرامج والمنتفعين والفترة. وفي حين تتجه بعض نتائج دراسات الأثر إلى تأكيد الجدوى الاقتصادية الملموسة فعليّا من برامج القروض الصغرى[٢٧]، إلاّ أن الكثير منها يؤكد على أن مسألة قياس الأثر تبقى مسألة غير هيّنة وتتطلب الكثير من الدقّة في مستوى فرضيات الانطلاق ومقاربات التحليل المعتمدة ووسائلها.

إن التثبت من ظفر المرأة الحاصلة على قرض صغير بقدر من التمكين مقارنة بوضعية سابقة، يبقى تمرين عسير الانجاز وعمليّة غير مضمونة النتائج لاعتبارات عديدة. لعلّ من أهمّها صعوبة الوصول إلى حقيقة ما يدور داخل حياة المرأة، ومجمل ملابسات علاقاتها اليوميّة بأفراد أسرتها وموقعها فيها عقب حالة الإقراض.

هذا ويتجه النقد الموجه لدراسات أثر القروض الصغرى على التمكين في أحيان عديدة إلى نقد استخدام مفهوم التمكين في حدّ ذاته والذي يجب – بنظر بعض الدارسين– أن لا يكون مفهوما مجرّدا ومسبق التحديد، بل يتوجب إخضاعه لخصوصية كل سياق ثقافي واجتماعي وربطه بتمثلات المرأة للتمكين[٢٨] ولمغزاه ومقاصده من وجهة نظر المجموعة الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة . ويشدّد هذا الرأي على أهمية دلالة التباين الموجود بين وضعيات النساء داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمعات والثقافات، واختلاف مدى تمثلهن لتحسّن أوضاعهنّ ومؤشراته.

ويتصل الرهان السوسيولوجي المطروح على دراسات الأثر في هذا الاتجاه بالقدرة على تفكيك معاني تمثّلات مجموعة اجتماعية معينة للتمكين وتحليل دلالته، والقدرة على فقه طبيعة العلاقات القائمة بين تلك التمثلات والمرجعيات الثقافية والقيميّة، وارتباط ذلك بطبيعة علاقات النوع الاجتماعي وتأثيرها في مسائل أخذ القرار والسلطة والمبادرة والاحتكام للموارد وغيرها.

وفي دراسة الحالة العربية تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تزايد اتجاه أغلب الدول العربية نحو اعتماد القروض الصغرى في السنوات الأخيرة كوسيلة لمكافحة فقر النساء، وبالرغم من قطع بعض الأقطار العربيّة لأشواط مهمّة في حفز النساء

(٢٧) بينت بعض الدراسات المنجزة في بوليفيا التي توجد بها ٢٠٠ مؤسسة إقراض و٣٠٠٠٠٠ حريف أن ٢٥ بالمائة من النمو الاقتصادي للبلاد قد يكون عائدا من القروض الصغرى. أنظر المرجع السابق.

(٢٨) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, Le micro crédit pour les femmes pauvres. ibid... p 49

على بعث المؤسسات المتناهية الصغر، تكاد تنعدم المحاولات الجديّة لتقييم أثر تلك السياسات على نساء الشرائح الفقيرة. وتبقى البيانات الرسميّة المتوفرة حول مسارات بعث المؤسسات عن طريق القروض الصغرى نادرة وغير مصنّفة في الغالب حسب الجنس والسنّ وقطاعات النشاط، ولا تمدّ الدارس بما يكفي لتحليل انعكاسات تلك السياسات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية على المرأة والأسرة العربيّة.

إن توجه عدد من المؤسسات العربيّة المتزايد إلى الاهتمام بكبح فقر النساء عن طريق دفعهن نحو بعث المشروع الاقتصادي المستقل، وحفزهنّ على خوض غمار المبادرة، ومدّ يد العون لهنّ يبقى في حدّ ذاته توجها محمودا ينصهر في توفر الوعي والإرادة الساعية إلى التغيير الفعلي لأوضاع المرأة. ولكنّ من المهمّ القول بأن الاتجاه نحو دفع مسارات بعث المرأة للمشاريع الصغرى لا يجب أن يتحوّل إلى هدف في ذاته بقدر ما يجب أن تتلازم – في ذهن الأطراف المتدخلة – عمليات تمويل المشروعات الصغرى وبرامجها مع هدف التحقيق الملموس للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. ويتطلب ذلك التلازم الاستراتيجي بين الإقراض والتمويل من جهة وبعث المشروع والتمكين من جهة أخرى، ضرورة متابعة المرأة المستفيدة من القرض في المراحل المختلفة من عمر مؤسستها.

وتصبح عملية متابعة هياكل الإقراض للمؤسسات المنجزة من قبل النساء ومساعدتهن على تخطّي مصاعب مرحلة التأسيس، ضرورة لا تقلّ أهميّة عن خطوة إسداء القرض في حدّ ذاته. ولا بدّ من التذكير في هذا النطاق بتأكيد بعض نتائج الدراسات والمؤشرات الميدانية على أنّ استمرارية أداء المؤسسة الصغرى قد تبقى نتيجة غير مأمونة في حالات عديدة[٢٩].

وبناء عليه قد تصبح الأرقام الكبيرة المحققة في مستوى أعداد المنتفعات بالقروض وباعثات المشاريع إلى أرقام جوفاء على غير علاقة بتطورات الواقع بما أن عددا من المؤسسات المبعوثة قد يموت فور الولادة بسبب صعوبات مختلفة.

(٢٩) وقد بينت بعض الدراسات المنجزة في تونس أن نسب سداد القروض المنخفضة (٥٢,٥ بالمائة) في إطار بعض برامج تمويل المشاريع المنتجة في القطاع غير الرسمي، تؤكد على ارتداد نصف المؤسسات الممولة باعتبار عجزها عن تسوية وضعية سداد القرض. أنظر : منظمة العمل العربيّة، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص ٦٣.

وبالرغم من أن الأهداف المعلنة لبعض برامج التمويلات الصغرى تتبنى ما يسمّى بالخدمات المصاحبة كالتدريب على المحاسبة والتصرف ودعم عمليات التسويق... ، إلاّ أن هذه الخدمات المصاحبة قليلاً ما تحظى بالاهتمام في صلب مهامّ مؤسسات الإقراض في العالم العربي.

ولا تزال كذلك بعض صيغ إسناد القروض الصغرى ومبالغها وأسعار الفائدة وتأثيراتها الايجابيّة على المرأة وعلى صلابة مسار بعثها للمؤسسات المنتجة محلّ نقد مطروح عربيّا وعالميّا، حيث بيّنت النتائج أوجه قصور عديدة في تطبيق برامج تمويل المؤسسات الصغرى التي تظل أغلب المنتفعات بها في مستوى العالم العربي تصنّف ضمن خانة المستفيدات من المشاريع الجزئيّة[٣٠] التي لا تؤهل لغير نيل قروض ذات حجم صغير (لا يتجاوز أقصاها ٢٠٠ دولار أمريكي)، وهي مبالغ لا يتحقق منها في الغالب الهدف المرجوّ من الإقراض المتمثل في دعم المشروع وتحسينه. وتدفع القيمة المتدنّية للقروض بالمنتفعة إلى الاضطرار في الغالب لاستخدامها في مصاريف يوميّة للمرأة وللأسرة[٣١]. وهو ما يفرز حالة عكسيّة من الاستثمار العقيم للقرض بدلا من الاستثمار المنتج له، ممّا يؤدّي كذلك إلى نتيجة دوران المرأة في حلقة مفرغة من السعي لطلب القرض وسداده من أجل المزيد من الاقتراض.

وخلاصة القول إن الحديث عن روابط مباشرة وواضحة بين بلوغ هدف تمكين المرأة والحدّ من انتشار الفقر في صفوف النساء عبر مسارات حفز بعث المؤسسات الصغيرة عن طريق برامج القروض المتناهية الصغر يبقى فرضيّة من الصعب تأكيدها في ظل غياب المعطيات الدقيقة والدراسات المشخّصة لوضعية المرأة بعد الحصول على القرض وبعد إطلاقها لمؤسستها. وإن تظل امرأة الشرائح

(٣٠) اليونيفيم، تقدّم المرأة العربيّة، ص ٢٤٠

(٣١) ومن ذلك صرف المرأة لمبلغ القرض في استخلاص معاليم استهلاك الماء والكهرباء أو تغطية مصاريف الأبناء التلاميذ وهو ما بينته نتائج جملة من مقابلات أنجزت مع عينات من النساء المنتفعات من قروض جمعية «اندا» العالم العربي بتونس في منطقة حي التضامن بتونس العاصمة، في إطار بحث تخرّج تحت إشرافنا بعنوان دور المؤسسات غير الحكومية في عمل النساء بالقطاع غير الرسمي (افريل ٢٠٠٥)، وفي إطار بحث بعنوان المرأة وتجارة الحقيبة الأسباب والنتائج: نموذج المنتفعات من قروض جمعيّة اندا. (افريل ٢٠٠٦).

الفقيرة في أغلب الحالات الواجهة الأمامية لحرفاء مؤسسات التمويل وتمثّل النساء الحاضر الأول في الأرقام الجملية للمقترضين، فإن لا شيء يثبت ميدانيّا أنها ستكون المستفيد الأول منه بعد ذلك أو المتحكم الرئيسي فيه خاصة في ظل أوساط وأعراف وتقاليد اجتماعية تقتنع المرأة فيها أحيانا بعدم جواز وضع يدها على المال الذي يبقى مسؤولية الرجل الأقدر على إدارته والتصرّف فيه.

ويبقى الرهان المطروح على برامج القروض الصغرى المكافحة للفقر في أقطارنا العربيّة متصلا بالتحوّل من مجرّد آليّة محدودة الأثر والتأثير، إلى منظومة اجتماعيّة متكاملة تجمع بين مدّ يد المساعدة الماليّة والفنيّة والخبراتيّة، وبين العمل على تطوير استراتجيات حماية اجتماعية للمنخرطين فيها (منح تقاعد، تأمين على المرض..) من نساء ورجال الشرائح المعدومة المقصيّين بطبعهم من مختلف دوائر الضمان الاجتماعي.

٤- المبادرة الاقتصادية للمرأة والرأسمال الاجتماعي

تنظر السوسيولوجيا الاقتصاديّة إلى الفرد باعث المؤسسة الاقتصادية على أنه فاعل اجتماعي ينغرس بقوّة في مجموعة اجتماعية ذات خصوصية يكون الباعث نموذجا منها، ويسعى عبر مبادرته الاقتصادية إلى تجسيد هوية اجتماعية ومهنيّة[٣٢]. وقد اجتهد المختصون في ذلك للتأكيد على ما يتضمنه فعل المبادرة الاقتصاديّة من أبعاد غير براكمتيّة يطمح صاحب المشروع الاقتصادي إلى بلوغها. وكان ذلك في إطار رغبة في تجاوز ما كانت تؤكده النظرة الاقتصادية النيوكلاسكية من اختزال المبادرة الاقتصادية في حدود مفهوم الفعل العقلاني وفي حدود الحسابات المادية الضيقة للربح والخسارة.

وقد بيّنت الدراسات أن المبادرة الاقتصاديّة ترتبط بنوع من الذاتية المتصل بالسياق السوسيواقتصادي الذي ينتمي إليه المبادر كما يرتبط بخصائصه الفردية والجماعية. وهو ما يؤكد بأن الفعل الاقتصادي كيفما كانت طبيعته وحجمه، لا يمكن أن يُقتطع من البنية ومن التفاعلات الاجتماعية ومن السياقات التاريخية التي ينتمي إليها صاحب المبادرة الاقتصاديّة أو صاحبتها.

(٣٢) Bevort A et Lallement M. Le capital social, performance, équité et réciprocité. La Découverte, Paris 2006, p 246.

ومن هذا المنطلق لا يمكن لفعل المرأة الاقتصادي ومبادرتها ببعث المؤسسة الاقتصادية وإحداثها لمشروع مستقل، مهما كان حجمه متوسطا أو صغيرا أو متناهي الصغر، ومهما كان نوعه وقطاع النشاط الذي ينتمي إليه، وبغضّ النظر عن نموذج المرأة صاحبة المبادرة فيه (سيّدة أعمال كانت أو بائعة رصيف أو تاجرة حقيبة)، أن ينفصل عن محيط اجتماعي يحتضن مبادرتها بأسلوب أو بآخر. ولا يمكن لتلك المبادرة أن تشذّ عن فلك اجتماعي ثقافي وقيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة وتسترفد منه نماذجها التسييريّة وثقافة إدارتها لمؤسستها.

٤-١- روابط النوع وشبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة.

إن الصورة النمطيّة السائدة عن المرأة العربيّة والتي كانت تجعل منها ربّة بيت تدير بامتياز كبير شؤون «مملكتها الصغيرة» مفترضة جدلا أن لا فلاح لها في غير ذلك المجال، صورة دحضتها الدراسات العديدة والمعروفة التي أنجزت في أقطار عربية عديدة منذ انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد عمل بعض تلك الدراسات[٣٣] على إظهار اجتهادات المرأة العاملة للمزاوجة بنجاح بين واجباتها العائلية وبين واجباتها المهنية، وأبرز حجم المشاقّ التي كانت تكابدها المرأة العاملة في ذلك الاتجاه مع ما كان يترتّب عن كل ذلك من نتائج على وضعها الصحّي النفسي والبدني. وقد تمّ الوقوف على نتيجة تحوّل خروج المرأة للعمل في أوساط اجتماعية عديدة إلى ضرورة اجتماعية ومطلبا عائليّا أصبحت تفرضه حاجة الأسرة الاقتصاديّة إلى تنويع مصادر دخلها لمجابهة صعوبات الحياة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع مستويات المعيشة.

وفي حالة المرأة صاحبة المبادرة الاقتصادية المستقلة، وإن لا تزال الظاهرة حديثة نسبيا ولم تُخصّ بما تستحق من البحث ، فإن الدراسات الميدانية القليلة المنجزة تؤكد بما لا يترك مجالا للشك على أهميّة تمفصل الخاص بالعام في حياة المرأة صاحبة المشروع، بما يرفد إلى حدّ كبير نجاحها في التسيير والإدارة، وبما قد يبرّر ذلك الافتراض القائل بوجود علاقة قويّة بين نجاح المرأة صاحبة الأعمال في تسيير مؤسستها وبين مهاراتها وتجربتها في إدارة شؤون البيت وطباع أهله وأزماته.

(٣٣) يمكن على سبيل المثال ذكر دراسات كميليا عبد الفتاح وبعض الدراسات التي نشرت بمركز دراسات الوحدة العربيّة ببيروت وغيرها من الدراسات العديدة التي نشرت بالمشرق وبالمغرب العربيين.

ويشير الواقع إلى محوريّة حضور الأسرة بصيغ مختلفة في مسيرة المرأة باعثة المؤسسة، حيث لا يبرز في الغالب خيار المبادرة ببعث المؤسسة على حساب حضور الأسرة في ذات المرأة الباعثة . كما لا يتجلى ذلك الخيار في صور عكسية أو متناقضة مع خيارات الأسرة، بقدر ما يندرج إقدام المرأة على خوض غمار التجربة الاقتصادية المستقلّة ضمن صيغ مختلفة من التوافقات الأسريّة[٣٤] ومن الصفقات العائلية المتعددة الأبعاد.

وبغضّ النظر عن نموذج المرأة صاحبة الأعمال (المغامرة بمفردها أو المستندة إلى تقاليد عائلية في المجال)، فإنّ فعل الانخراط في مسار المبادرة الاقتصادية الخاصة في مستوى علاقته بالأسرة، ينصهر في الغالب في صيرورة حلّ لأزمة أسريّة ما أو جبر ضرر نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي. وهو ما قد يتجسّم سواء في حالة المرأة سليلة العائلات الضليعة في عالم المال والأعمال التي يضطرها الانتماء العائلي لظرف أو لآخر إلى تسلّم المشعل ومواصلة المسيرة بمؤسسات العائلة والأب أو بمشاريع الزوج، أو في وضعيّة المرأة المفتقدة لذلك السند والتي عقدت العزم من أجل أسرتها وعبر مصداقيتها على كسر توق الفقر عبر قرض ومؤسسة متناهيا الصغر.

إنّ بعث المرأة للمؤسسة لا يولد بالصدفة كما عبّر عن ذلك بعض الباحثين، وإنما يتموقع في منطقة معلومة من الشبكة التي تنسجها الباعثة للمشروع مع الأيام، حيث يحيط بها مناخ ملائم «ووسط ساند». ويبقى من العبث تصور أن ظاهرة المقاولة النسائية ظاهرة فريدة بإمكانها النجاح بمعزل عن الدعم والمؤثرات العائلية[٣٥] وبالتالي بمعزل عن الرجل والرجال. ويعرف مشهد إدارة المرأة للمؤسسة الاقتصادية حضورا مكثفا للرجل بصيغه المختلفة كأب وزوج وأخ وابن وجار وابن عمّ الخ... ويختلف شكل الحضور وقوّة تأثيره في سير المؤسسة وفي شخصيّة صاحبتها بحسب طبيعة الرابط مع تلك الأخيرة، وبحسب الدور الذي يتبوأه الرجل داخل المؤسسة وخارجها والمكانة التي يحتلها في ذات صاحبة المؤسسة.

(٣٤) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 35

(٣٥) نفس المرجع ص ٨٥

وتتراوح مستويات وجود الرجل/ الزوج مثلا وسلّم حضوره في المؤسسة من الوجود الفعلي الذي يتقاسم فيه مع المرأة مسؤولية الإدارة والمتابعة والتسيير، إلى الوجود «الواجهة» الذي يبرز فيه عند الحاجة إلى قضاء شأن ما لا يقضيه غير تدخل «الرجال»، كالحصول على قرض أو التزود بمواد أولية أو غيره، إلى الوجود عن بُعد الذي لا يبدي فيه غير المراقبة وتقديم النصح والمشورة.

أما الرجل/ الأب فبقدر ما قد يكون حضوره مباشرا في حالات باعثة المشروع العزباء، فإن حضوره الأبرز يكون غالبا في مستوى نسق تمثّلات النساء صاحبات الأعمال لقيم النجاح والتألق والثقة بالنفس، وفي مستوى استبطانهنّ لأساسيات التسيير الحكيم والتعامل مع الحرفاء والعمّال والمزودين وغيرهم. وقد رأى «بيارنويل دينياي» أن إحداث المرأة للمؤسسة كثيرا ما ترتبط بعملية إعادة إنتاج اجتماعي لمهنة معينة أو لمجال نشاط معيّن، وغالبا ما تنغرس الحساسيّة تجاه بعث المشروع والرغبة الجامحة في المبادرة الاقتصادية الخاصة في طفولة المرأة وفي تنشئتها الاجتماعية التي تقودها بأشكال واعية وغير واعية إلى بلورة تلك الرغبة وبلوغ تلك النتيجة. ولئن يرتبط ذلك الحسّ نحو بعث المشروع في رأيه بالثقافات الوطنية والحوافز المؤسساتية، فانه يرتبط كذلك بقدر مهمّ من الممارسات العائلية التربوية التي تساهم في الإعداد المسبق لمستقبل المرأة، وتهيئتها لبعث المؤسسة الخاصة وتولي مسؤولية قيادتها[٣٦].

إن حديث بعض المختصين عن تجذّر مبادرات بعث المؤسسة النسائية في الدول العربيّة في دائرة الوسط الاجتماعي الرافد للمؤسسة ولصاحبتها، أفضى إلى التأكيد على محوريّة التحرّك الذكيّ للمرأة باعثة المشروع ضمن نسيج أكبر من العلاقات الاجتماعيّة المختلفة التي تصنعها تلك المرأة خارج محيطها العائلي والاجتماعي، وقدرتها على تأليف شبكة من العلاقات الحيويّة التي تستند إليها في رفد حياة مؤسستها وانتعاشها، واستنفارها في أوقات الضرورة لقضاء شؤون مؤسستها.

ولا يعدّ الحديث عن تمفصل الاقتصادي بالاجتماعي وتلحّف الأوّل بالثاني واكتسائه به، تناولا جديدا في الأدبيات السوسيولوجية والانثربولوجيّة التي أكّدت

(٣٦) نفس المرجع، ص ٨٢.

منذ فترة الروّاد والمؤسسين على أهمية انصهار الفعل الاقتصادي في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحمّله معاني المصادقة الاجتماعيّة، وتضفي عليه معاني ودلالات رمزية.

وقد عاب عالم الاجتماع الفرنسي «بيار بورديو» [Pierre Bourdieu] منذ الستينات على علماء الاقتصاد افتراضهم اشتغال الرأسمال الاقتصادي بشكل مستقل، وافتراضهم لحدوث التراكم الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية الصرفة. وبيّن «بورديو» في مقابل ذلك أن إعادة إنتاج الرأسمال الاقتصادي وتناميه يفترض بالضرورة حالة من تحوّله نحو أشكال أخرى من رأس المال، ومنها رأس المال المدرسي والثقافي واللغوي الرمزي ومن ثمّ تحوّله إلى رأس مال اجتماعي(٣٧). ويختزل الرأسمال الاجتماعي برأيه كلّ أشكال رؤوس الأموال غير الاقتصاديّة التي لا يمكن للنماء الاقتصادي أن يتحقق بدونها. ويعرّفه على أنّه «مجموعة من المصادر المتوفرة أو الكامنة المرتبطة بملكية شبكة دائمة من العلاقات القائمة على التعارف المتبادل، والمرتبطة بالانتماء إلى مجموعة من الأعوان المتحدين بروابط قارة ومثمرة قائمة على تبادلات ماديّة ورمزيّة متلاحمة»(٣٨).

وقد بدأ مفهوم الرأسمال الاجتماعي يبرز في بعض الدراسات بوصفه المفهوم السوسيولوجي الأكثر قدرة على فهم ظاهرة المقاولة النسائية. وبدأت بعض الأدبيات تؤكدّ على محوريّة اعتماد المرأة باعثة المؤسسة الاقتصادية الخاصة (أكثر من الرجل وبشكل مختلف عنه) على جملة من التحالفات الاجتماعية وشبكة من العلاقات الاجتماعية التي تستثمر فيها بشكل مجدي الرصيد العلائقي للأهل وخاصة للأب والزوج والأبناء. وأصبحت الوقائع تؤكّد تحمّل الرأسمال الاجتماعي للمرأة باعثة المشروع، أكثر من غيره من رؤوس الأموال، جزءا مهمّا من مسؤولية نجاح مختلف عمليات مضارباتها في السوق، وتسييرها لمؤسستها، وجبر عثراتها المالية والإدارية، وتجاوز كلّ الصعوبات التي يمكن أن تعتري المسيرة الاقتصادية للمرأة ولمؤسستها.

(٣٧) Bourdieu Pierre, Le capital social, notes provisoires. Texte reproduit dans Bevort, A et Lallement, M, Le capital social, ibid, p 31.

(٣٨) نفس المرجع والصفحة.

إن التطور الفكري الحاصل في مقاربة علاقة المرأة بالمؤسسات الاقتصاديّة والتمفصل القائم بين الاجتماعي والاقتصادي في مسارات مكافحة الفقر، وبعث المؤسسات الاقتصاديّة، وعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي في الدول النامية، أضحى يدفع باتجاه تغيير فعلي في التوجهات الفكرية والنظرية القائمة والمعتمدة لعقود في علم اجتماع التنظيم والمؤسسة.

وتتوجه الإشارة تحديدا إلى بعض أوجه القصور النظري الناتج عن التناول السوسيولوجي للمؤسسة مختزلا في دراسة وتحليل المؤسسات الصناعية الكبرى وبمعزل عن دراسة وتحليل كيفيّة اشتغال المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر. وهو ما أدى إلى نقص لافت في تطوّر الإدراك السوسيولوجي لبعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بتلك المجالات.

وقد أصبحت الدراسات تؤكد على ضرورة الانتباه إلى أن رأسمال المؤسسة الاقتصادية القار في البلدان النامية لا يرتبط فقط بقيمة التبادل المنتجة من طرفه، ولكنه يرتبط بقيمة اجتماعية، وبتنوع في العلاقات والصداقات والدعم الذي يمكن أن يحتكم عليه باعث المشروع أو باعثته. إن نجاح المؤسسة الاقتصاديّة متوسطة كانت أو صغيرة ينشأ كذلك من رأسمالها الاجتماعي وقدرة صاحبتها أو صاحبها على التحرك داخل شبكة من العلاقات الاجتماعيّة المتنوعة مع الحرفاء والمزودين والموظفين الإداريين والعاملين بالبنوك وغيرهم.

إن القوة تكمن كذلك في ذلك «الرأسمال الاستراتيجي»[٣٩] العصيّ عن القياس الخارجي والعابر والذي لا يتسنّى للدارس فهمه وتقييمه إلا إذا ما تم اعتبار مجموعات الانتماء. وقد دعت بعض الدراسات الحديثة إلى ضرورة استحداث مرجعيات نظريّة وبراديجمات جديدة لدراسة المؤسسة المتوسطة والصغيرة، مرجعيات تنطلق من تثمين دور البنية الخارجية ومن تأثير المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد على سلوك صاحب المؤسسة أو صاحبتها. وتنطلق هذه الدعوات من قناعة راسخة بأن المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر يمكن أن تمثل موضوع بحث قائم بذاته . إنها تتجلى كحقيقة متداخلة مشحونة بالروابط التي تنسجها تلك المؤسسة مع محيطها . وتؤدي بنا محاولة مقاربتها إلى تناول المجال

(٣٩) Denieul P N, Les entrepreneurs du développement. L'Harmattan, Paris 1992, p 11.

الاجتماعي المحلّي على أنّه منظومة مؤلفة من جملة من العلاقات الاجتماعية(٤٠).

وهو ما يدفع باتجاه التأكيد على القيمة المضافة والعائد النظري من تفكيك مرجعيات النظر، والتخلي عن المقاربات الشمولية للظواهر التي لا تعير انتباها لعلاقات النوع الاجتماعي ولتجسداتها في الواقع والمجال المدروسين. ولا شك في أن اعتماد منظور سوسيولوجي مراع للنوع الاجتماعي وأكثر التصاقا بخصوصية المجتمعات والثقافات والشعوب يثري إلى حد كبير محاولات فهمنا للظواهر المدروسة.

٤-٢ المرأة العربية والسياق السوسيوثقافي للمبادرة الاقتصاديّة

تشهد حركة دخول المرأة العربيّة لعالم الأعمال المهمّة أو الصغيرة الحجم تناميا لافتا في ظل تسامح مجتمعيّ وثقافيّ لم يبدُ رافضا لحضورها في هذه الساحة، بل إنه كان على العكس من ذلك - كما تقدّم - سندا ودافعا لحركة انخراطها في مجال المبادرة الاقتصادية الخاصة.

ويتمّ ذلك في حالة كانت المرأة صاحبة الأعمال مدفوعة بتقاليد أو بثروة عائلية، أو كانت لا تحتكم على غير الصبر والمبادرة وتشجيع المحيطين بها. وقد يبدو الأمر لافتا بعض الشيء خاصة إذا ما وُضع في سياق الوصم المتداول للثقافة العربية الموسومة بذكوريتها وببطرياركية مجتمعاتها المعطّلة لأدوار المرأة الاقتصادية والمانعة لحركة تحرّرها من قيود الفضاء الخاص.

ويبقى سؤال المشروعية الاجتماعية والثقافية وتقبّل تلك الثقافة الذكورية لفعل المبادرة الاقتصادية الحرة للمرأة، محيّرا، ويحتاج إلى جهود بحث أكثر عمقا تعمل على فهم اركيولوجيا ذاكرة المجتمع وثقافته وتاريخه، وتحاول عبر ذلك فهم ظاهرة المقاولة النسائية في علاقتها بالثقافة العربيّة الإسلامية. ولا ندعيّ في هذا المقام القدرة على فعل ذلك بقدر ما نطمح لتناول بعض زوايا النظر لظاهرة ولوج المرأة عالم المال والأعمال في بعدها الثقافي.

(٤٠) Ganne Bernard, "Pour une sociologie des PEM ou de l'entreprise comme articulation d'un système de relations" in Cahiers du Lastrée, Université de Lille, 1987. dans Denieul, Les entrepreneurs du développement, p 12.

لقد أفضت بعض القراءات السوسيولوجية لظاهرة المقاولة النسائية ومحاولات فهم نجاح المرأة صاحبة الأعمال وتألقها في إدارة مؤسستها، إلى تنزيل الظاهرة في إطار علاقة سببيّة بينها وبين المجتمع الذكوري وثقافته. ورأت تلك القراءة أن بروز المرأة كفاعل اقتصادي رائد في بعض المجتمعات العربيّة قد يكون في جانب منه نتيجة منطقيّة لوجودها ضمن مجتمعات ذكورية. وقد بيّن «بيار نويل دينياي» في هذا الصدد بان الثقافات التي تُنعت بأنها ذكورية تمنح فرصا أكبر لبروز مقاولة نسائية طموحة ومتحدية(٤١).

إن الاعتبار بأنّ طموح المرأة واقتحامها عالم المال والأعمال نتيجة محكومة بطبيعة الثقافة الذكوريّة السائدة، قد يكون مدخلا مهمّا لفهم بعض جوانب إصرار المرأة وعزمها على تحدّي العوائق الثقافية وكسر مسلمات أدوار النوع الاجتماعي وايديولوجياتها التي لا يخلو منها مجتمع ولا ثقافة، إلاّ أنّه يبقى بنظرنا غير كاف لتحليل الظاهرة وفهمها.

وإذا كان من الأكيد بأن تجديف المرأة العربيّة ضدّ التيّار المعادي لإسهامها الفاعل في الحياة الاقتصادية قد يكون وراء تفسير عزمها على التحدّي وتحقيق النجاح وفرض الذات، فإنه من المؤكد كذلك أن مختلف أوجه ذلك التحدي لا تنطلق من عدم، ولا يمكن اعتبارها ظواهر بلا ظلّ وبدون جذور ثقافيّة واجتماعيّة . وربّما تجد تلك القيم النسائية المتحدّية لنفسها، امتدادات تاريخيّة وحججاً تستند إليها وتستمد منها مشروعيتها الثقافية في الوجود والبروز.

وتتكرّر صور تلك المشروعيّة الثقافيّة التاريخية ونماذجها ويُعبّر عنها بأشكال مختلفة في مشهد المرأة العربيّة سيدة الأعمال ذات الدور الاقتصادي الرائد مغربا ومشرقا. ويطفو نموذج السيدة خديجة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم مثلا بقوّة في دوائر متنوعة من فعل التألق والبروز الاقتصادي للمرأة العربيّة. ولا غرابة في أن يقترن اسم السيدة خديجة بسلسلة معامل للفولاذ والصلب تديرها امرأة عربيّة، كما لا غرابة أن تحمل بعض منتديات سيدات الأعمال ومجالسهن وغرفهن التجاريّة ذلك الاسم الرمز. ولا غرابة في أن تستمدّ اليوم تاجرة موريتانية (تجوب البلاد العربية طولا وعرضا بحثا عن أجود أنواع العطور والحلي والقماش لتزوّد به

(٤١) CREDIF, Les femmes entrepreneurs en Tunisie, op cit, p 65.

صغار تاجرات موريتانيا[٤٢]) شرعية ممارستها من جدّاتها تاجرات موريتانيا اللاتي كنّا في قرون خلت يسجّلن حضورهن في قوافل التجارة الصحراوية بين المغرب الإسلامي ووسط وغرب إفريقيا.

وقد تتمظهر تلك المشروعية التاريخية بصور مختلفة حسب السياقات والظروف وقد تتجلّى بطريقة أو بأخرى في نماذج متعددة من سيدات الأعمال العربيات، ولكن المهمّ أنها تنخرط جميعا في ذات المسار من الدلالة، ومن نسج المعاني المسترفد بدوره من فضل الشريعة الإسلامية على المرأة والاعتراف لها بذمّة مالية مستقلّة مكّنتها – رغم سطوة الأعراف وجور التقاليد – من فرض ذاتها في عالم الأعمال، وساعدت على توفير مناخ ثقافي عام لا يستنكر وجودها فيه.

وتتجه المرأة صاحبة العمل المتواضع والمشروع المتناهي الصغر في نفس ذلك المسار من البحث عن المشروعية الرمزية والاسترفاد منها، إلى نصوص القرآن الكريم وأحاديث السنة النبويّة الشريفة التي تبارك السعي وتستهجن الاستكانة وتُعلي من شأن العمل على قتل شبح الفقر ودحره. وتجد في المأثور الشعبي سندا لكل ذلك لتؤكد للمحيطين بها وللمتعاملين معها أن «لا عار في عمل النهار» وأن «في الحركة بركة» وأنّ «التعب والشقاء أفضل من الاحتياج والعوز» الخ...

الخاتمة

ينصهر توجه المرأة العربية نحو مسارات بعث المؤسسة الاقتصادية وإدارتها في إطار تطور لافت للسياقات الاجتماعية والقانونية والسياسيّة. وترتبط المشاركة الاقتصادية الناشئة للمرأة في هذا المجال بمناخات عامة أضحت تدفع باتجاه حفز المرأة على الحضور والإسهام في ذلك المجال. وتبرز فئة سيدات الأعمال المديرة للمشاريع الاقتصاديّة المهمة الحجم في النسيج الاقتصادي العربي كفئة أضحت تؤكد أهمية ما يمكن أن تسجّله المرأة في المجال الاقتصادي من انجازات فعليّة. وقد أضحى السياق الاقتصادي المعولم وتطوّر السياسات والبرامج الدولية والوطنية في مكافحة الفقر والحدّ من انتشاره يدفع باتجاه إنتاج صنف مستحدث من النساء

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول ممارسة المرأة الموريتانية لنشاط التجارة يمكن الرجوع:
Simard Gisèle, Petites commerçantes de Mauritanie: voiles, perles et henné. ACCT-Karthala, Paris 1996.

العربيّات صاحبات الأعمال يتصل بإدارة المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر.

وبقطع النظر عما توظفه المرأة العربية صاحبة الأعمال بنماذجها المختلفة من مال في مشروعها الكبير أو المتواضع الحجم، تبرز خصوصيتها في أهمية استثماراتها الاجتماعية وفي صيغ إبرازها لمشروعية ثقافية ورمزية وتاريخية لنشاطها الاقتصادي. وتبرز الدراسات الميدانية مدى حذق المرأة صاحبة الأعمال في توظيف رأسمال اجتماعي رمزي قائم على شبكة من العلاقات الاجتماعية المتينة التي تدور في فلكها. ويتجلّى الرجل بمختلف صيغه (أب وزوج وأخ وابن...) في عمق تلك الشبكة كشريك رافد للحضور الفعلي للمرأة ولمؤسستها الاقتصادية، كما يحضر كسند رمزي داعم لشخصيتها ولثقتها بذاتها ومهيكلا أساسياً لنماذج تسييرها لمؤسستها وأدارتها لمشروعها. وترسم المرأة العربيّة صاحبة الأعمال– حسب السياق والظرف وطبيعة النشاط وحجم المؤسسة الاقتصادية– صورا متعددة مؤكدة من خلالها مشروعية نشاطها الاقتصادي وارتباطه الهيكلي بالثقافة وبالتاريخ وبمقومات الهوية الجماعية وأسس الانتماء.